

كلمة دولة قطر

بمناسبة انعقاد الدورة الخامسة عشرة للدول الأطراف
باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية المنعقدة في
(مملكة هولندا)

بمدينة لاهاي الفترة من 2010/12/03-11/29م
يلقيها سعادة السفير السيد حمد بن علي آل حنزاب
الممثل الدائم لدولة قطر لدى المنظمة

السيد الرئيس،،

أصحاب السعادة،،

السيدات والسادة ممثلو الدول الأطراف الأفاضل

بمناسبة انعقاد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية أقدم باسم دولة قطر بالتهنئة لسعادة سفير جواتيمالا السيد (يوليو روبرتو بالومو) على توليه رئاسة الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف وكننا ثقة على قدرتك بإدارة الدورة نحو أهدافها المرجوة. ونؤكد لكم بأن دولة قطر ستواصل تعاونها ودعمها لكم في جهودكم لإنجاح أعمالكم.

كما نشكر سعادة سفير جمهورية ليتوانيا السيد فيدوتاس فيربا على توليه رئاسة الدورة الرابعة عشرة وإدارته المميزة وما حققه من انجازات خلال فترة رئاسته.

كما أود بداية باسم دولة قطر أن أقدم بالتهنئة لسعادة السفير احمد أوزومكو لتوليه منصب المدير العام للمنظمة وذلك

لحضوره لأول مرة المؤتمر العام للدول الأطراف . كما أتقدم
لكافة الأعضاء بالتحية, وأن يكون لقاءنا هذا فرصة للدول
الأطراف للتواصل فيما بينها، ولكي تستعرض هذه الدول ما
نجحت في تحقيقه من إنجازات عام مضى.. ولتبادل الخبرات
والمعارف، تحقيقاً لأهداف المنظمة ، ولتأكيد النجاح لاتفاقية
حظر الأسلحة الكيميائية.

كما يود وفد بلادي أن يؤكد على ما جاء في بيان دول عدم
الانحياز والصين.

السادة الحضور،،

انطلاقاً من التزام دولة قطر بمسئوليتها عن أداء دورها في
صون السلم والأمن الدوليين، فمنذ توقيعها على اتفاقية حظر

استحداث وإنتاج واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها عام
1993.. ثم التصديق عليها في الثالث عشر من أغسطس
1997م... وهي لا تألو جهداً .. في خطوات متواصلة وثابتة في
هذا المجال..

كما عملت دولة قطر، بكافة أجهزتها وهيئاتها على تنفيذ
التزامها لهذه الاتفاقية على النحو الأكمل..
ولهذا ..

فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة بتاريخ
4 / 10 / 2004 م لتكون هي الجهة المُناط بها اتخاذ الخطوات
والتدابير الخاصة بتنسيق وتنفيذ ومتابعة إجراءات هذه الاتفاقية
مع الجهات المعنية بالدولة وخارجها.

ثم .. بتاريخ 30 / 7 / 2007 م

صدر بحمد الله القانون رقم (17) لسنة 2007 م المعني بحظر
الأسلحة الكيميائية والذي يعكس مدى اهتمام الدولة بتفعيل
أهداف الاتفاقية التي تم إقرارها من قبل المجتمع الدولي.

وعلاوة..

على حرص دولة قطر على المشاركة في كافة إجتماعات المنظمة وحضور الاجتماعات السنوية للهيئات الوطنية،
ففي خلال العام الماضي ..

استضافت دولة قطر العديد من الفعاليات ونظمت العديد من الدورات وورش العمل تحت إشراف خبراء المنظمة مما سهّل المهمة كثيرا على المعنيين..

● وإيماناً من دولة قطر بأهمية التوعية وبناء القدرات سواء كانت على المستوى الوطني أو المستوى الإقليمي والدولي, بمضمون اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

فقد أقامت اللجنة الوطنية خلال أكتوبر 2009 وعلى مدى ثلاثة أيام ورشة عمل وطنية لتوعية العاملين بقطاع الصناعة بمتطلبات الاتفاقية بالنسبة للصناعات الكيميائية وعمليات الاعلان عن المواد الكيميائية المُدرجة بالجدول الثلاثة المرفقة بالاتفاقية والتي تُستخدم في الصناعة.

كما استعرضت الورشة برنامج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتعاون الدولي، ومتطلبات الاعلان عن المنشآت الصناعية المُعلن عنها، وإجراءات التفتيش عليها.

● ثم أتبعها اللجنة الوطنية بتنظيم ورشة العمل الحادية عشرة حول تنسيق المساعدة والحماية طبقاً للمادة العاشرة من الاتفاقية، وذلك خلال يومي الأول والثاني من شهر نوفمبر 2009م ..

● كما نظمت الدورة التدريبية الاقليمية لهيئات الجمارك بدول مجلس التعاون الخليجي حول الأوجه الفنية لنُظُم النقل خلال يومي الرابع والخامس من نوفمبر 2009م.

● وخلال شهري أغسطس وسبتمبر من العام 2010م، وضمن دعم دولة قطر لبرامج المنظمة، استضافت دولة قط أربع متدربين لبرنامج التدريب المشترك التابع للمنظمة.

• وفي شهر نوفمبر 2010م، نظمت اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة، ورشة العمل السنوية، ضمن البرنامج التدريبي الوطني للتوعية، بتطبيق بنود الاتفاقية، شملت جميع الجهات، والمؤسسات الحكومية، والقطاع الصناعي والقطاع الخاص.

• علاوة على أعمال التفتيش التي أجراها مُفتشو المنظمة على مصانع الدولة وجاءت نتائجها مُطابقة للإعلانات ومتطلبات الاتفاقية، وهو ما كان محل إشادة من قبل المنظمة بحُسن التنظيم والتنسيق والتعاون التام بين فرق التفتيش ومسئولي اللجنة الوطنية والقائمين على تلك المصانع..

وأشير هنا ..

إلى أن دولة قطر تتشرفُ باستضافة دورتين تُعقدان

بالدوحة مطلع الشهر القادم، وهما:

• الدورة التدريبية لهيئات الجمارك في دول مجلس التعاون
حول الأوجه الفنية لنظم النقل.

• وكذلك بالدورة التدريبية لممثلي الهيئات الوطنية للدول
الآسيوية المعنيين بتنفيذ متطلبات الاعلانات طبقاً للمادة
السادسة من الاتفاقية.

السيد الرئيس،،

إن دول قطر لا تزال تكرر دعوتها للدول التي لم تنضم
لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، لتبادر بالانضمام لهذه الاتفاقية .
كما أننا نتطلع لليوم الذي تستكمل فيه الدول التي تحوز على
أسلحة كيميائية، عملية التخلص من تلك الأسلحة، حتى لا تفقد
الاتفاقية مصداقيتها، وتغدو مثلاً يُحتذى به بالنسبة للاتفاقيات
الأخرى.

وختاماً، نؤكد لكم استمرار دولة قطر دعمها لمعاهدة حظر
الأسلحة الكيميائية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،